أثر تطور معدل النمو الاقتصادي العالمي على أسعار البترول

دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2016)

ط/ د. ضويفي شفيقة: جامعة الدكتور يحي فارس المدية

أ.د.غريبي أحمد: جامعة الدكتور يحي فارس المدية

GHERIBI67@yahoo.fr cdouifi@gmail.com

Abstract:

The distinction of petroleum as a strategic commodity has shaped the global map of producers and consumers who have become increasingly interested in determining the prices of this commodity with the increasing number of oil crises and their pulverizing consequent on the global economy, which made it in the case of tide and fluctuation between the rise and fall;

It is common that oil prices are determined according to the supply and demand law, thus our study showed another third factor which is the rate of global economic growth which in turn plays an important role in determining oil prices.

***Keywords**: oil prices, petroleum supplies, world oil demand, global economic growth rate.*

ملخص:

تميّز البترول بكونه سلعة استراتيجية حدّدت الخريطة العالمية المكونة من المنتجين والمستهلكين الذين تزايد اهتمامهم بتحديد أسعار هذه السلعة مع كثرة الأزمات البترولية وما خلفته من انعكاسات على مستوى الاقتصاد العالمي والتي جعلته في حالة مد وجزر بتذبذبها بين الارتفاع والانخفاض؛

والشائع أن أسعار البترول تتحدّد وفق قانون العرض والطلب كعاملين رئيسيين، وما كشفته دراستنا هو وجود عامل ثالث يلعب دور مهم في تحديد هذا السعر بطريقة غير مباشرة ألا وهو معدل النمو الاقتصادي العالمي.

الكلمات المفتاحية: أسعار بترول؛ امدادات بترولية؛ طلب عالمي على بترول؛ معدل نمو اقتصادي عالمي.

تمهيد:

لقد حظي البترول بمكانة بالغة الأهمية من بين مصادر الطاقة المختلفة ليشكل بذلك قطاعه أهم قطاعات اقتصاد الدول المنتجة له والمعتمدة على اقتصاد المورد الواحد، إذ تمثل عائداته حصة الأسد في إيرادات ومداخيل هذه الدول حيث مثلت التجارة البترولية ما نسبته 10% من التجارة الدولية؛

وقد شهدت الأسواق البترولية عدة أحداث وتطورات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور منظمة الأوبك OPEC مثل تناقص الفجوة بين الطلب والعرض سنة 1971، وحرب أكتوبر 1973، هذا ما جعل أسعار البترول في تذبذب مستمر إذ يتسبب انخفاضها في اضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة في البلدان المصدرة للبترول، وهنا استدعت الضرورة إلى البحث في العوامل المؤثرة على أسعار البترول وجاءت دراستنا هذه لمعالجة الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات تطور معدل النمو الاقتصادي العالمي على أسعار البترول خلال الفترة (2000-2016)؟

-**فرضيات الدراسة:** إذ ترتكز دراستنا هذه على فرضية أساسية مفادها أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي العالمي وأسعار البترول، وتتفرع هذه الفرضية إلى ثلاثة فرضيات فرعية هي:

-هناك علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي العالمي ومعدل الطلب العالمي على البترول؛

-هناك علاقة طردية بين الطلب على البترول وأسعار البترول؛

-هناك علاقة مباشرة بين معدل النمو الاقتصادي العالمي وأسعار البترول.

- الدراسات السابقة:

-دراسة (**العمري علي،2007-2008**)[1] ، بعنوان "**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)**": تهدف هذه الدراسة إلى تبيين تأثير حركة أسعار النفط الخام على محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، لتتوصل الدراسة إلى أن أسعار النفط الخام تؤثر بصفة غير مباشرة على الناتج الداخلي الخام والرابط بينهما هو الجباية البترولية كما أن بينهما علاقة طردية؛

-دراسة (**مصطفى بن ساحة (2010-2011)** [2] بعنوان "**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**": سعى صاحب هذه الدراسة إلى تبيين دور تنمية الصادرات غير النفطية في الرفع من معدل النمو الاقتصادي من خلال أخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج لهذه الدراسة، ومن أهم النتائج المتوصّل إليها أن الصادرات غير النفطية بصفة عامة تلعب دورا كبيرا في تحسين معدل النمو الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة تساهم بنسبة كبيرة في رفع معدل النمو الاقتصادي؛

-دراسة (**بن زيدان الحاج 2011**)[3]، بعنوان "**أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000-2010**": اختلفت هذه الدراسة مع دراستنا في الفترة المدروسة من جهة ومن جهة أخرى سعت إلى تبيين أثر سعر البترول على النمو الاقتصادي وخلصت إلى أن البترول له دور كبير في

تحسين معدل النمو الاقتصادي، بينما دراستنا سوف تهتم بهذه المتغيرات بطريقة عكسية أي تبيين أثر معدل النمو الاقتصادي على سعر البترول؛

-دراسة **(حاج بن زيدان (2012-2013)**[4]، بعنوان "**دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010**": اختلفت هذه الدراسة عن دراستنا في الفترة كما اختلفت في الهدف والذي انصب في دراسة تأثير سعر البترول على معدل النمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن أسعار البترول تنعش معدلات النمو الاقتصادي؛

-دراسة **(موري سمية (2014-2015)**[5]، بعنوان "**أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**": تهدف هذه الدراسة إلى تبيين تأثير تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين أسعار البترول والتنمية الاقتصادية حيث نجد أن لأسعار البترول تأثير كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية ومن جهة أخرى فقد بينت أن العوائد النفطية ساهمت في رفع معدل النمو الاقتصادي.

-الطلب على البترول.

لقد تعددت التعاريف المقدمة للطلب العالمي على البترول، إذ اهتم كل تعريف بالتطرق إلى الجانب المدروس من قبل الباحث أو المنظمة التي قدمته، ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

عرفته الوكالة الدولية للطاقة على أنه: "مجموعة الخامات الموجهة للتوزيع المباشر بالإضافة إلى التزامات الموزعين من مصانع التكرير (المخزونات الأولية)"[6]؛

إذ يمكن اعتبار الطلب على البترول بأنه مجموعة الكميات البترولية بمختلف أنواعها (الخام والمنتجات البترولية) التي يكون المستهلكين راغبين وقادرين على شرائها لتلبية احتياجاتهم باستعمالات عديدة ومختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في الطلب العالمي على البترول، منها ما له تأثير مباشر ومنها ما يؤثر بطريقة غير مباشرة ونذكر هذه العوامل فيما يلي:

-**النمو الاقتصادي:** وهو الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها[7]؛

-**المناخ:** هو عامل طبيعي مؤثر في الطلب على البترول، وذلك على اثر تغير درجات الحرارة يتغير الطلب على البترول، فيزيد هذا الأخير في فصل الشتاء عامة وفي الدول ذات درجات الحرارة المنخفضة

على مدار السنة خاصة، باعتباره احدى مصادر الطاقة المستعملة في التدفئة، لكن هذا التأثير أخذ يتناقص حديثا نتيجة حلول الغاز الطبيعي محل البترول في التدفئة؛

-**السعر**: يعتبر السعر عامل ذو تأثير كبير على الطلب البترولي للسلعة البترولية، سواء كانت بترول خام أو منتجات بترولية فارتفاع السعر البترولي في المدى القصير قد لا يؤثر على أسعار المنتجات البترولية، وبالتالي يقل الطلب على البترول الخام، بينما يبقى الطلب على المنتجات البترولية على حاله، كون أن الاختلاف في الأسعار لا يظهر بسبب توزعه بين هذه المنتجات، أمّا في المدى البعيد فارتفاع أسعار البترول الخام يؤثر في الطلب على المنتجات البترولية التي ترتفع أسعارها هي الأخرى؛

-**المخزون البترولي**: تعتبر الدول المستهلكة هي أكثر الدول طلبا للبترول عالميا، كما نجد أن هذه الدول تحرص على تكوين مخزون بترولي تواجه به الأزمات البترولية المفاجئة، وبالتالي هذا المخزون يؤثر بشكل مباشر على الطلب العالمي على البترول إذ تستعمله هذه الدول في تغطية احتياجاتها الزائدة من البترول كما تستعمله للتأثير على أسعار البترول في حالة ارتفاعها؛

-**عدد السكان**: وهو عامل ذو تأثير منخفض نوعا ما كونه يدخل بينه وبين الطلب على البترول عامل ثالث وهو النمو الاقتصادي، فإذا كان النمو الاقتصادي مرتفع يكون بذلك الدخل الفردي مرتفع وبالتالي يزداد الطلب على البترول بزيادة عدد السكان، أمّا إذا كان النمو الاقتصادي منخفض فإن الدخل الفردي ينخفض وبالتالي ينخفض الطلب على البترول بزيادة عدد السكان؛

بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر هناك عوامل استثنائية تؤثر على الطلب والعرض بشكل مباشر منها الحروب والصراعات الإقليمية، ففي الحروب يزداد الطلب على البترول بغية تمويل العمليات العسكرية مثلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت لها حروب خارج اقليمها، وهذا ما شكّل زيادة في الطلب العالمي على البترول، أمّا إذا كانت هذه الحروب والصراعات في مناطق انتاج البترول فهي تؤثر على المعروض البترولي وتؤدي إلى انخفاضه مثلما حدث في الحرب الخليجية الأولى والثانية والذي نتج عنه انخفاض الامدادات البترولية مشكلا بذلك انخفاض في المعروض البترولي العالمي.

-أسعار البترول.

يعتبر السعر البترولي قيمة السلعة البترولية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معلومين مع العلم أن العلاقة بين سعر البترول وقيمته هي علاقة غير ثابتة بل متغيرة بسبب تأثير وتداخل العديد من العوامل المختلفة منها ما هو أساسي أو ثانوي والمرتبطة أساسا بطبيعة هذه السلعة وكيفية استغلالها انتاجا واستهلاكا وكذلك ظروف استغلال هذه السلعة الاستراتيجية[8]؛

من خلال التعريف السابق نلاحظ أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر في تسعير البترول نذكر أهمها فيما يلي[9]:

-العرض الذي يعتمد على الاحتياطات المثبتة وتطورها في الدول المنتجة المعروفة واكتشاف المزيد من الاحتياطات البترولية في هذه الدول أو مناطق أخرى في العالم، إضافة إلى كميات البترول المستخرجة منها والطاقات الإنتاجية والتصديرية المتاحة؛

-الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير لأي نوع من أنواع البترول الداخلة إلى السوق يحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام؛

-الزيادة أو النقصان في الطلب على البترول الخام من بعض الدول الصناعية أو النامية يعتبر عاملا مساعدا في تغيير الأسعار؛

-يساهم التقدم التكنولوجي في مجال الطاقة البديلة في التأثير على أسعار البترول في العالم؛

-تلعب التقنيات المستخدمة في استخراج البترول والصناعة التحويلية دورا هاما في تحسين نمط وأساليب العمليات البترولية بمراحلها المختلفة وزيادة كفاءة العمل بما يؤثر على الأسعار؛

-التغيرات الموسمية وذلك عند حدوث الكوارث والتقلبات المناخية غير المتوقعة في بعض الدول؛

-سياسات الحكومات المنتجة والمستهلكة للبترول واستراتيجياتها هي الأخرى لها دورا هاما في صياغة أسعار البترول.

-الطريقة والأدوات:

تهدف دراستنا التطبيقية إلى تسليط الضوء على العوامل والأسباب المتحكمة في تغير سعر البترول مع تحديد أكثرها أهمية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تجميع البيانات والمعلومات من التقارير والاحصائيات الرسمية لمنظمات أوبك وأوابك وصندوق النقد الدولي، وعلى المنهج التحليلي بهدف تحليل البيانات بغية الإجابة على السؤال المطروح؛

-النتائج ومناقشتها:

-الامدادات البترولية من دول الأوبك:

سعت دول الأوبك على الحفاظ على استقرار السوق البترولية، إذ عملت على تعزيز التنسيق والتعاون مع الدول المنتجة غير الأعضاء فيها، ونخص بالذكر روسيا والمكسيك والنرويج وسلطنة عمان وأنغولا وذلك خشية انهيار الأسعار إلى مستويات تضر بكافة الأطراف المعنية في الصناعة البترولية من منتجين ومستهلكين ومستثمرين، وقد توصل الطرفان (دول أوبك، والدول غير الأعضاء) إلى اتفاق يقتضي بتخفيض الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل/يوم، إذ وصل مستوى الإنتاج بعد الاتفاق المبرم إلى 23.2 مليون برميل/يوم عام 2001 وهذا ما يعادل تغير يقدر ب 3.5 مليون برميل/يوم عن مستوى انتاجها عام 2000 والبالغ 26.7 مليون برميل/يوم وبهذا فقد بلغت حصة دول أوبك من اجمالي الامدادات العالمية 39.3% مقارنة بنحو 40.2% في عام 2000 وفي المقابل ارتفع انتاج الدول البترولية خارج المنظمة بحوالي 700 ألف برميل يوميا[10]؛

واصلت منظمة الأوبك في تنفيذ قرارها المتخذ عام 2001 والذي يقتضي تخفيض الإنتاج، إذ بلغ انتاجها عام 2002 حوالي 21.7 مليون برميل/يوم أي بنسبة انخفاض قدر ب 6.5% وهو ما يعادل 1.5 مليون برميل يوميا، أذ اعتبر هذا التخفيض كدعم للأسعار ووقف تراجعها إثر أحداث 11 سبتمبر التي أدت إلى تراجع ضئيل في الطلب العالمي على البترول نتيجة تدهور أوضاع الاقتصاد العالمي بشكل عام، كما أبدت كل من أنغولا وروسيا وعمان والمكسيك والنرويج تعاون منسجما مع أوبك وقامت بتخفيض انتاجها بمقدار 462.5 ألف برميل يوميا[11]؛ وفي سنة 2003 سرى العمل بالحصص الإنتاجية الجديدة التي وصلت إلى 23 مليون برميل يوميا أي بزيادة 1.3 مليون برميل يوميا عن مستوى الحصص السائد عام 2002 وتعود هذه الزيادة إلى تعويض البترول الفنزويلي والنيجيري المفقود إثر الاضراب الفنزويلي العام والاضرابات النيجيرية؛ وفي سنة 2004 بذلت منظمة الأوبك جهودا ملحوظة لبث عوامل الاستقرار في السوق البترولية وتزويد السوق بما يلبي احتياجات المستهلكين، وقد عقدت المنظمة من أجل تحقيق هذا الهدف ثلاثة اجتماعات استثنائية فضلا عن الاجتماعين العاديين، لتقرر في الاجتماع الاستثنائي الثالث الحفاظ على سقف الإنتاج البالغ 27 مليون برميل يوميا كما قررت التخفيض من انتاجها الإضافي فوق سقف الإنتاج بواقع 1 مليون برميل يوميا وذلك لتفادي تراكم أي امدادات إضافية[12]؛

في سنة 2005 بدأت منظمة الأوبك تستأثر بالدول العربية الأعضاء فيها بنحو 61% من حصصها الإنتاجية، وقد قررت رفع السقف الإنتاجي للدول الأعضاء بواقع 0.5 مليون برميل يوميا على فترتين ليصل إلى 28 مليون برميل يوميا، ليستمر ارتفاع الامدادات البترولية من قبل المنظمة سنة 2006 إلى أن تقرر المنظمة تخفيض الإنتاج وفق نظام الحصص خلال الشهرين الأخيرين من نفس السنة محافظة بذلك على الأسعار من الانهيار، لتستمر الامدادات في الارتفاع من قبل المنظمة إلى غاية سنة 2008 حين شهد العالم أزمة مالية عالمية لم يكن الاقتصاد بمنأى عنها، مما أجبر المنظمة على اتخاذ قرارات خفض متتالية في الحصص الإنتاجية إذ قدر هذا الخفض ب 4.2 مليون برميل يوميا، والذي يعد أكبر خفض للحصص الإنتاجية على الاطلاق منذ تاريخ العمل بنظام الحصص عام 1982، كما تجدر الإشارة إلى أن جزء من هذا الخفض تم العمل به خلال شهر نوفمبر 2008 والذي يقدر ب 2 مليون برميل يوميا، وهذا وقد استمر تنفيذ قرار المنظمة إلى غاية سنة 2009 التي شهدت اتساع انعكاس الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على كل الجوانب الاقتصادية، لتشهد سنة 2010 حالة من التوازن ويرتفع على اثره الانتاج البترولي من قبل المنظمة بنسبة تقدر 2.2% مقارنة بالعام السابق ممثلة بذلك حوالي 60.6% من اجمالي الإنتاج العالمي، وفي سنة 2011 شهد العالم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي نتيجة الاضطرابات والصعاب التي واجهت الاقتصادات المحلية والعالمية خلال العام والتي تأثرت بها الأسواق المالية العالمية بصفة عامة كما أثرت فيها أزمة الديون السيادية وتفاقمها في منطقة اليورو وبصفة خاصة، هذا ما جعل الارتفاع في الامداد البترولي من قبل المنظمة طفيف ويقدر ب 2.3% مقارنة بسنة 2010[i]، وفي سنة 2012 واصلت الامدادات البترولية من قبل منظمة الأوبك الارتفاع والذي أدت فيها الدول العربية الدور

الأهم في ذلك والتي حققت 18 اكتشافا بتروليا ليشكل بذلك انتاجها 32% من اجمالي الإنتاج العالمي، لتبلغ نسبة الزيادة من قبل المنظمة ككل 1.1% مقارنة بسنة 2011، كما انخفضت الامدادات البترولية سنة 2013 ليبلغ بذلك الإنتاج البترولي العالمي 75.5 مليون برميل/يوم أي بانخفاض نسبته 3.7% مقارنة بالسنة الماضية، ليشهد الامداد البترولي ارتفاع طفيف سنة 2014 وقد قدر ب 76.2 مليون برميل/يوم، أي بارتفاع قدره 1.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.7% مقارنة بسنة 2013، إذ انخفض انتاج دول أوبك بنسبة 3.1% ليصل إلى 10 مليون برميل/يوم، ومن جهة أخرى وصل انتاج الدول العربية إلى 22.9 مليون برميل/يوم، أي بانخفاض قدره 1.4% مقارنة بسنة 2013[ii]، وفي سنة 2015 ارتفع انتاج الدول العربية من البترول الخام إذ بلغ 23.7 مليون برميل/يوم، أي بزيادة حوالي 847 ألف برميل/يوم بالمقارنة مع 2014، أي بنسبة زيادة قدرت ب 3.4% لتشكل بذلك حصة الدول العربية مجتمعة نسبة 30.4% من اجمالي انتاج العالم من البترول مقابل 30% عام 2014.

III. 2-الامدادات البترولية العالمية:

بلغ اجمالي الامدادات العالمية بما فيها سوائل الغاز الطبيعي عام 2001 معدل 76.7 مليون برميل يوميا، إذ اعتبر هذا المستوى الأعلى مقارنة بالخمس سنوات الماضية بالرغم من أن الزيادة خلال العام لم تتجاوز 100 ألف برميل يوميا أي ما يعادل 0.1% مقارنة ب 2000، لينخفض مستوى اجمالي الامدادات العالمية إلى 76.2 مليون برميل يوميا خلال عام 2002 أي بانخفاض يقدر ب 600 ألف برميل يوميا وهو ما يمثل نسبة تراجع 0.8% والذي يعود سببه إلى الاضراب العام الذي شهدته فنزويلا أواخر 2002 وهي خامس أكبر مصدر للبترول في العالم[13]، وفي عام 2003 اتخذت منظمة الأوبك مجموعة من القرارات والتي أفضت إلى زيادة حصتها من الامدادات العالمية والتي قدرت ب 30.2 مليون برميل يوميا أي بنسبة زيادة تقدر ب 4.9% كما شهدت حصة بقية دول العالم ارتفاعا يقدر بحوالي 800 ألف برميل يوميا لتصل إلى ما يقارب 48.7 مليون برميل يوميا، لتبلغ بذلك مجموع الامدادات العالمية من البترول وسوائل الغاز 78.9 مليون برميل يوميا[14]، أمّا في عام 2004 فقد وصل اجمالي الامدادات البترولية العالمية أعلى مستوى له خلال الخمس سنوات الماضية والذي قدر ب 83 مليون برميل يوميا أي بزيادة تقدر ب 4.5% مقارنة بسنة 2003، وكان هذا نتيجة دخول حقول جديدة مرحلة الإنتاج وخصوصا في المناطق البحرية لغرب افريقيا والبرازيل كما يعود الفضل أيضا إلى انتهاء فترات الإصلاح والصيانة في أماكن انتاج أخرى؛

وقد ارتفع اجمالي الامدادات البترولية العالمية سنة 2005 ليبلغ 34.8 مليون برميل يوميا أي بمقدار زيادة قدرت ب 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة ب 2004، ليصل إلى مستوى قدر ب 84.4 مليون برميل يوميا سنة 2006، وقد بلغت اجمالي الامدادات العالمية سنة 2007 حوالي 84.6 مليون برميل يوميا، لتحد

الأزمة المالية العالمية بعد ذلك سنة 2008 من هذا الارتفاع والتخفيض منه لتصل إلى 85.5 مليون برميل يوميا خلال الربع الأخير من نفس السنة، واثر مخلفات الأزمة المالية العالمية على مستوى الاقتصاد العالمي والتي جعلت منظمة الأوبك تواجه عدة تحديات من بينها انخفاض الطلب العالمي وكذا أسعار البترول ما جعلها تواصل في قرار الخفض إذ قدرت مجمل الامدادات البترولية العالمية عام 2009 حوالي 84.1 مليون برميل يوميا أي بانخفاض يقدر ب 1.6 مليون برميل يوميا مقارنة بسنة 2008[15]، وفي سنة 2010 عاد نوع من التوازن إلى الاقتصاد العالمي وبدأت بوادر التعافي ليرتفع بذلك اجمالي الامدادات إلى 86.2 مليون برميل يوميا مشكلا زيادة تقدر ب 2.1 مليون برميل يوميا أي بنسبة 2.5 % مقارنة بالعام السابق، بالرغم من حالة الاستقرار التي شهدتها العالم سنة 2010 إلاّ أن مخلفات الاضطرابات السابقة الذكر قلصت من نسبة الارتفاع في اجمالي الامدادات البترولية العالمية لتصل إلى 87.5 مليون برميل يوميا سنة 2011 أي بزيادة قدرها 1 مليون برميل يوميا وبنسبة 1.2% مقارنة سنة 2010، لتواصل الارتفاع سنة 2012 وبحدود 2.4 مليون برميل يوميا لتبلغ بذلك 90.9 مليون برميل يوميا من نفس السنة، لتنخفض في السنة الموالية الامدادات البترولية من قبل المنظمة إذ قدرت ب 37.2 مليون برميل/يوم أي بانخفاض نسبته 0.8% عن سنة 2012، ليستمر الانخفاض سنة 2014 من قبل المنظمة بحوالي 900 ألف برميل لتصل إلى 36.7 مليون برميل/يوم لتشكل بذلك حصة الأوبك من اجمالي الامدادات البترولية العالمية نسبة 39% عام 2014 والتي قدرت ب 92.9 مليون برميل/يوم، وفي سنة 2015 قدرت الامدادات العالمية 95.7 مليون برميل/يوم مشكلا في ذلك الامدادات من قبل منظمة الأوبك 37.8 مليون برميل/يوم والامدادات من خارج منظمة الأوبك قدرت ب 57.9 مليون برميل/يوم[16].

-تطور معدل النمو الاقتصادي والطلب العالمي على البترول خلال الفترة (2006-2016):

يعتبر الطلب على البترول من أهم مرتكزات السوق البترولية هذه الأخيرة التي تأثرت بعدة عوامل وظروف نتج عنها تذبذب وتغير احصائيات الطلب العالمي على البترول من سنة إلى أخرى، إذ نلاحظ من خلال الاحصائيات المبينة في الجدول رقم (3) أن الطلب العالمي على البترول قد شكل نسبة 35.8% من اجمالي الطلب على مصادر الطاقة المختلفة سنة 2006 ليصل إلى حوالي 85.2 مليون برميل/يوم، إذ قادت الدول النامية هذا النمو في الطلب فاستأثرت الصين وحدها بنسبة 8.4% من اجمالي الزيادة في الطلب العالمي، والهند بحوالي 3.2% من تلك الزيادة كما تشكل عدة عوامل منها أحوال الطقس والارتفاع الموسمي على بعض المنتجات كمنتج الغازولين تأثيرات هامة على الطلب ويبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الرئيسي المؤثر على النمو الحاصل في الطلب على البترول[17]، إذ قدر النمو الاقتصادي سنة 2006 ب 5.2% قابله نمو في الطلب يقدر ب 1.3% وقد شكلت حصة الدول الصناعية 58.7% من اجمالي الطلب العالمي على البترول في هذه السنة، ومن جهة أخرى بلغت حصة الدول النامية 35.7% بينما الدول المتحولة حصة 5.6% من نفس السنة، لتنخفض حصة الطلب على البترول إلى 35.6% من اجمالي الطلب على الطاقة بمصادرها المختلفة سنة 2007 بينما بلغت الزيادة في الطلب العالمي على

البترول 1.2% مقارنة بالسنة السابقة ليصل إلى 86.4 مليون برميل/يوم وقد جاءت هذه الزيادة مقاربة لمستوى التوقعات على الرغم من لجوء بعض المؤسسات العالمية المتخصصة باستشراف مستقبل البترول إلى إعادة النظر بتقديراتها الخاصة بالطلب العالمي على البترول لعام 2007 عدة مرات خلال أشهر السنة نحو التخفيض أو الزيادة، كما تأثر الطلب العالمي على البترول في هذه السنة بعدة عوامل أهمها النمو الاقتصادي حيث استمر الاقتصاد العالمي خلال 2007 بمعدل نمو جيد نسبيا بلغ 5.3% ويعزى ذلك النمو بالدرجة الأولى إلى معدلات النمو المستمرة في اقتصاديات الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو ودول أخرى مثل الهند[18]؛

أمّا في سنة 2008 ونتيجة الأوضاع غير المستقرة التي تسببت فيها الأزمة المالية العالمية فقد انخفضت حصة الطلب العالمي على البترول من اجمالي الطلب العالمي على الطاقة بمختلف مصادرها وقدرت ب 34.8% وقد شهد الاقتصاد العالمي ركود بسبب الأزمة وتداعياتها التي أثرت بصورة رئيسية على الطلب العالمي على البترول من جهة وعلى النمو الاقتصادي من جهة أخرى فقد انخفض معدل النمو في الدول الصناعية من 2.7% سنة 2007 إلى 0.1% سنة 2008 وانخفض في الاقتصادات الناشئة والنامية من 8.3% إلى 6.1% خلال نفس السنة وعلى مستوى الاقتصاد العالمي من 5.3% إلى 2.8% سنة 2008 وبانخفاض النمو الاقتصادي في المجموعات الدولية تباينت حصصها هي الأخرى حسب هذا الاختلاف إذ بلغت حصة الدول الصناعية 55.4% من اجمالي الطلب العالمي على البترول بعدما كانت 57.3% سنة 2007، بينما ارتفعت حصة الدول النامية إلى 38.6% عام 2008 بعدما قدرت ب 37% سنة 2007، بالإضافة إلى حصة الدول المتحولة التي قدرت ب 6% سنة 2008 وقد كان هذا الانخفاض قد شهده الطلب العالمي على البترول لأول مرة خلال العشر سنوات الأخيرة والذي كان سببه الرئيسي يتمحور في الأزمة المالية العالمية[19]، وقد حافظ الطلب العالمي على البترول على حصته المقدرة ب 34.8% من اجمالي الطلب على الطاقة بمختلف مصادرها سنة 2009 إذ بلغ الطلب العالمي على البترول 84.5 مليون برميل/يوم سنة 2009، وتجلت العلاقة الطردية ما بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي على البترول خلال السنة، إذ أن انعكاس الأداء الاقتصادي العالمي من نمو بمعدل 2.8% سنة 2008 إلى تراجع بمعدل 0.6 % عام 2009 صاحبه تراجع حاد في الطلب على البترول بلغ 0.4% سنة 2008 ثم ما لبث أن تقلص الطلب على البترول بمعدل 1.5% عام 2009، وقد انخفضت حصة الطلب العالمي على البترول وبلغت 33.6% من اجمالي الطلب العالمي على الطاقة، وقد تعافى الطلب خلال 2010 بعد التراجع الذي شهده خلال العامين السابقين 2008 و2009 وارتفع ليبلغ 87.3 مليون برميل/يوم، كما أن انتعاش أداء الاقتصاد العالمي ونموه بمعدل 5.4% سنة 2010 بعد التراجع بمعدل 0.5% سنة 2009 صاحبه الارتفاع في معدل النمو في الطلب على البترول بحوالي 2% سنة 2010، وقد ارتفع مستوى الطلب في الدول الصناعية بنحو 0.5 مليون برميل/يوم ليصل إلى 46 مليون برميل/يوم على الرغم من انخفاض حصتها من اجمالي الطلب العالمي على البترول من 53.8% سنة 2009 إلى 53.4% سنة

2010، كما ارتفع مستوى الطلب في دول العالم الأخرى بأكثر من 1 مليون برميل/يوم ليصل إلى 40.1 مليون برميل/يوم لتبلغ حصتها 46.6% من اجمالي الطلب العالمي على البترول وقد استحوذ الطلب الصيني الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي على 45.5% من الزيادة في طلب الدول النامية مجتمعة حيث ارتفع بمقدار 500 ألف برميل/يوم وبالرغم من ارتفاع معدلات الطلب على البترول العالمي سنة 2010 والذي بلغ 8.8 مليون برميل/يوم إلاّ أن معدلات نمو الطلب كانت أقل خلال العام بالمقارنة مع سنة 2010 متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي[20]، إذ أن التغيير في اتجاه معدلات الاقتصاد العالمي من 5.4% سنة 2010 إلى 4.2% سنة 2011 صاحبه انخفاض ملحوظ في معدل النمو في الطلب على البترول من 2.9% سنة 2010 إلى 1.3% سنة 2011، وقد استمر هذا الانخفاض سنة 2012 في كل من النمو الاقتصادي والطلب العالمي على البترول إذ قدر معدل النمو الاقتصادي ب 3.2% في هذه السنة، لينخفض معه الطلب على البترول ليبلغ 0.9% في كل من سنتي 2011 و2012 لتتأكد في كل سنة العلاقة الطردية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو في الطلب العالمي على البترول؛

وقد شهدت السوق البترولية في عام 2013 نوعا من الاستقرار والتوازن النسبي، رغم التعافي البطيء للاقتصاد العالمي، إذ ارتفع مستوى الطلب العالمي على البترول إلى نحو 89.9 مليون برميل/يوم ليشكل بذلك حصة 32.9% من اجمالي الطلب العالمي على الطاقة، وقد استمر تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي إذ أن انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي من 5.2% خلال عام 2010 إلى 2.9% خلال 2013 صاحبه انخفاض معدل النمو في الطلب على البترول من 2.9% خلال عام 2010 إلى 1.1% خلال 2013، وقد تباينت مستويات الطلب على البترول وفق المجموعات الدولية من مجموعة إلى أخرى، فقد انخفض مستوى الطلب في الدول الصناعية خلال عام 2013 بنحو 200 ألف برميل/يوم ليصل إلى 45.8 مليون برميل/يوم، وارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة بمستويات عام 2012[21]؛

وفي سنة 2014 شهدت السوق البترولية نوعا من الاستقرار والتوازن النسبي خلال النصف الأول، ليتغير الوضع في النصف الثاني وتنهار الأسعار إلى مستوى لم تشهده منذ 2009، وقد ارتفع الطلب العالمي على البترول خلال هذه السنة ب 1 مليون برميل/يوم، مستأثرا بالتحسن الطفيف في النمو الاقتصادي العالمي، إذ قدر معدل النمو الاقتصادي ب 3.4% ليقابله في ذلك معدل نمو الطلب العالمي بحوالي 1.1% كما انخفضت حصة الدول الصناعية من اجمالي الطلب العالمي على البترول، وارتفعت في المقابل حصة الدول الأخرى[22]؛

وقد مرت السوق البترولية بظروف استثنائية سنة 2015 مدفوعة بالتغيرات المفاجئة في معدلات الطلب والعرض والتي أدت إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار البترول خلال نفس السنة، استمرارا لما شهدته السوق منذ النصف الثاني من عام 2014، والتي أثرت بشكل مباشر على معدلات أداء الاقتصاد العالمي،

وقد ارتفع الطلب العالمي على البترول عام 2015 بمقدار 1.5 مليون برميل/يوم وبمعدل نمو بلغ حوالي 1.9% ويعود ذلك إلى ارتفاع وتيرة النمو في الطلب على البترول من مجموعة الدول الصناعية التي سجلت نموا معدله 0.9% في سنة 2015 مقارنة بانكماش بلغ 0.6% في عام 2014، ومن جهة أخرى متأثرا بالتحسن النسبي للنمو الاقتصادي بالدول الصناعية والذي ساهم في التخفيف من حدة التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي الناجم عن تراجع معدلات النمو باقتصادات الدول النامية[23]؛ وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي 3.1% سنة 2016 ليرتفع بذلك الطلب العالمي على البترول إذ قدر بحوالي 94.4 مليون برميل/يوميا أي بتغير قدر ب 1.2 مليون برميل/ يوميا مقارنة بسنة 2015 أي بنسبة نمو 1.3%.

-تطور أسعار البترول خلال الفترة (2000-2016):

إن أسعار البترول قد تأثرت بعدة عوامل ما جعلها في حالة تذبذب مستمر من سنة إلى أخرى، فبعدما كانت سلة خامات أوبك 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 انخفضت بعدها سنة 2001 اثر أحداث 11 سبتمبر وما خلفته من آثار سلبية على كل القطاعات بما في ذلك الاقتصاد العالمي والذي انجر عنه انخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي أثر بطريقة مباشرة على الطلب العالمي على البترول الذي انخفض وأثر هو الآخر بطريقة مباشرة على أسعار البترول والتي قدرت ب 23.1 دولار للبرميل حيث قررت الدول خفض الإنتاج حتى تحد من تدهور مستوى الأسعار والحفاظ عليها من الوصول إلى مستويات متدنية جدا، وإذا لاحظنا أسعار البترول بالقيمة الحقيقية (بأسعار سنة 2000) فقد قدرت ب 22.7 دولار للبرميل أي بانخفاض قدر ب 4.9 دولار للبرميل[24]، وقد أخذت أسعار سلة خامات أوبك في الارتفاع مع بداية سنة 2002 ليصل متوسط السعر إلى 24.3 دولار للبرميل إذ يعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى القرارات الصائبة التي اتخذتها دول منظمة أوبك على مدار العام بشأن تخفيض الحصص الإنتاجية التزاما منها بسياساتها الهادفة إلى استقرار السوق البترولية وبالعمل الدائب للوصول إلى مستويات أسعار عادلة للدول المنتجة والدول المستهلكة على حد سواء، وقد استمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2003 أين بلغت أسعار البترول ب 28.2 دولار للبرميل أي بارتفاع قدره 16% مقارنة بسنة 2002 متخطيا بذلك الحد الأعلى للنطاق السعري المحدد من قبل المنظمة وهو 28 دولار للبرميل، وقصد كبح الأسعار والعودة بها إلى حيز النطاق السعري وذلك عبر سياسة الحصص الإنتاجية، فبعدما قررت زيادة الحصص ب 1.5 مليون برميل يوميا في شهر فيفري 2003، أخذت الأسعار في الانخفاض إلى أن وصل متوسطها خلال الربع الثاني من العام إلى 95.9 دولار للبرميل، وبالنظر إلى أسعار البترول بالقيمة الحقيقية (أسعار سنة 2000) فقد قدرت ب 23.5 أي بارتفاع قدر ب 0.8 دولار للبرميل، وقد ارتفع سعر البترول سنة 2004 بشكل استثنائي إذ قدر ب 36 دولار للبرميل أي بنسبة 28% مقارنة بسنة 2003 إذ تظافرت عدة عوامل للحفاظ على هذا المستوى المرتفع من الأسعار منها زيادة الطلب العالمي على البترول والذي يرجع إلى الاستقرار الذي شهده الاقتصاد العالمي والذي ترجم في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وقد بلغت القيمة الحقيقية لأسعار سلة خامات أوبك (بأسعار 2000) 33.6 دولار للبرميل أي بارتفاع قدر ب 6.8 دولار للبرميل أي ما نسبته

25.7% مقارنة بسنة 2003[25]، وفي سنة 2005 شهدت السوق البترولية العالمية تطورات ملحوظة في مؤشراتها الرئيسية كالمخزونات والامدادات والطلب على البترول هذا الأخير الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار لمستويات قياسية إذ ارتفع المعدل السنوي لسعر سلة أوبك بنسبة 40.6% ليبلغ بذلك سعر سلة أوبك 50.6 دولار للبرميل بعدما كان 36 دولار للبرميل سنة 2004 أي بزيادة قدرها 14.6 دولار للبرميل وكان أهم عامل في هذه الزيادة استمرار النمو القوي للطلب العالمي على البترول وخصوصا في أمريكا والصين ودول أخرى مثل الهند[26]،

وقد استمرت الأسعار في الارتفاع خلال السنوات 2006 و2007 إلى غاية النصف الأول من سنة 2008 أين بلغت 128 دولار للبرميل، وسرعان ما تغير الوضع خلال النصف الثاني من نفس السنة حين ألقت الأزمة المالية بظلالها على السوق البترولية والتي لم تكن بمنأى عن التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي فقد انعكست تلك التطورات بشكل جلي على الطلب العالمي على البترول الذي أخذ في الاتجاه نحو الانخفاض وعلى أسعار البترول التي شهدت تقلبات غير مسبوقة، وبالرغم من هذا إلاّ أن المعدل السنوي لأسعار البترول في هذه السنة بقي مرتفعا نتيجة ارتفاعه في النصف الأول إذ بلغ 94.1 دولار للبرميل الواحد، ليتبيّن تأثر الأسعار بالأزمة في سنة 2009 أي انخفض بشكل غير مسبوق وبلغ 61 دولار للبرميل أي بانخفاض قدر ب 34.1 دولار للبرميل وهذا يعتبر أول انخفاض رهيب لأسعار البترول، لتبدأ بوادر الانتعاش الاقتصادي في الظهور مع بداية النصف الثاني من سنة 2009 والتي تبعتها بذلك زيادة معدلات نمو الطلب العالمي على البترول محركة بذلك أسعار البترول نحو الارتفاع أين بلغت 77 دولار للبرميل سنة 2010 أي بارتفاع قدره 16 دولار للبرميل ونسبته 26.9% وقد تميزت الأسعار في هذه السنة بالاستقرار النسبي مقارنة بالسنتين السابقتين وقد كان لمنظمة الأوبك فضل كبير في استقرار الأسعار بعد الانهيار الذي شهدته في 2009[27]، لتستمر في الارتفاع خلال سنتي 2011 و2012 بعد تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة، بالرغم من تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي الناتج عن الأزمة المالية في منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصادات الكبرى إذ لعبت الدول العربية المنتجة للبترول دورا حيويا في استقرار الأسعار، وفي عام 2013 شهدت السوق البترولية نوعا من الاستقرار والتوازن النسبي رغم التعافي البطيء للاقتصاد العالمي لتشهد بذلك الأسعار انخفاض طفيف منذ 2009، وتبلغ بذلك حوالي 105.9 دولار للبرميل إذ يعزى هذا الانخفاض إلى عوامل عديدة منها حالات عدم الاستقرار في بعض الدول العربية، حيث بلغ هذا الانخفاض 3.6 دولار للبرميل مقارنة بأسعار 2012 التي بلغت 109.5 دولار للبرميل أي حوالي 3.3%.

وفي سنة 2014 تميزت السوق البترولية خلال النصف الأول بالاستقرار النسبي وذلك انعكاسا للنمو المتواضع في أداء الاقتصاد العالمي، لتشهد السوق البترولية خلال النصف الثاني من نفس السنة انخفاضا مفاجئا للأسعار ليتراجع على اثرها المعدل السنوي إلى 96.2 دولار للبرميل منخفضا بحوالي 9.7 دولار للبرميل أي ما نسبته 9% مقارنة بسنة 2013، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع معدل النمو السنوي

للطلب على البترول مع وفرة الامدادات العالمية، بالإضافة إلى عدة عوامل لها علاقة بالأسواق البترولية[28]، وقد استمر هذا الانخفاض حتى سنة 2015 أين مرت السوق البترولية بظروف استثنائية مخلفة بذلك تقلبات في أسواق البترول العالمية أثرت بدورها على معدلات أداء الاقتصاد العالمي من جهة والتجارة البترولية من جهة أخرى، وجاءت تلك التقلبات كنتيجة رئيسية للزيادة الكبيرة في مستويات المعروض البترولي في الوقت الذي ينمو فيه مستويات الطلب على البترول بشكل كبير لتستوعب الزيادة في مستوى المعروض وهو ما يعزى إلى استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، لينخفض بذلك إلى 49.5 دولار للبرميل بتراجع قاربت نسبته 49% مقارنة بأسعار 2014 لتصل بذلك الأسعار إلى أقل مستوى لها منذ 2005 متأثرة بعدة عوامل أثرت بشكل مباشر على الطلب والعرض منها وفرة الامدادات البترولية وظهور بوادر تباطؤ في معدلات نمو الطلب العالمي على البترول[29].

خلاصة:

لطالما اهتمت الدول بتسعير البترول كونه يشكل أهم محرك للتنمية الاقتصادية للدول المصدرة له، وذلك بدراسة السوق البترولية والعوامل المؤثرة والمحددة لسعر البترول والتي بيّنت أن تقلبات الأسعار سمة ثابتة في أسواق البترول ومنها ما يعزى إلى خصائص وتعقيدات هذه الأسواق وبالتالي لا مفر منه هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الأزمات المالية تؤثر بشكل غير مباشر على أسعار البترول وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي العالمي بصفة مباشرة مخلفة بذلك تباطؤ معدل النمو الاقتصادي الذي يجعل معدل نمو الطلب العالمي على البترول في حالة تباطؤ هو الآخر مشكلا بذلك تذبذب في أسعار البترول وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى وصحة الفرضية الفرعية الثانية، وهنا برزت العلاقة غير المباشرة بين معدل النمو الاقتصادي وسعر البترول وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة، إذ يمكن القول أن معدل النمو الاقتصادي هو عامل ذو تأثير بالغ الأهمية في تحديد أسعار البترول، وقد خلصت دراستنا إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

-إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي أدى إلى زيادة حجم الطلب العالمي على البترول ومشتقاته مما انعكس بالإيجاب على ارتفاع أسعار البترول العالمية وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية

-هناك عوامل عديدة تؤثر على أسعار البترول بالإضافة إلى قانون العرض والطلب منها عوامل جيوسياسية، عوامل مناخية، عوامل نقدية، عوامل فنية، بالإضافة إلى عامل الندرة؛

-إن الحروب والنزاعات والاضطرابات السياسية في الدول المصدرة للبترول لها تأثير كبير على أسعار البترول العالمية.

ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها من هذه الدراسة ارتأينا إلى تقديم التوصيات التالية:

-لابد من ترك أسعار البترول تتحدد وفق قانون العرض والطلب وآلية السوق البترولية الحرة، والتخلي عن نظام الحصص الذي تعمل به منظمة الأوبك والذي جعل السعر يتحدد من قبل دول معينة؛

-تظافر الجهود بين الدول المصدرة والدول المستوردة للبترول من أجل تحقيق نوع من الاستقرار لأسعار البترول العالمية بما يضمن تحقيق أهداف الطرفين؛

-تجنب تأثير قيمة الدولار على أسعار البترول وذلك بالعمل على تسعير البترول مقابل سلة العملات وليس بالدولار الأمريكي فقط؛

-التنويع في مصادر الطاقة وذلك بالاعتماد على الطاقات المتجددة وغير الناضبة وهذا ما يساهم في تحقيق استقرار أسعار البترول العالمية مستقبلا.

-الملاحق:

الجدول رقم (1): تطور امدادات دول أوبك والعالم من البترول، اجمالي الامدادات البترولية خلال الفترة (2000-2015).

مليون برميل/يوم

السنة	دول أوبك	بقية دول العالم	العالم	السنة	دول أوبك	بقية دول العالم	العالم
2000	30.8	45.9	76.7	2008	35.3	50.4	85.7
2001	30.3	45.5	75.8	2009	33	51.1	84.1
2002	28.3	47.9	76.2	2010	34	52.2	86.2
2003	30.2	48.7	68.9	2011	35.3	52.5	87.8
2004	33	50	83	2012	38	52.9	90.9
2005	34.6	49.6	84.2	2013	37.2	54.2	91.4
2006	34.5	49.9	84.4	2014	36.7	56.2	92.9
2007	34.1	50.5	84.6	2015	37.8	57.9	95.7

الجدول رقم (2): تطور الطلب العالمي على البترول (الإجمالي والتغير السنوي) للفترة 2000-2016.

مليون برميل/يوم

السنة	اجمالي الطلب	التغير في الطلب	نسبة التغير
2000	75.9	1.2	1.6
2001	76.3	0.4	0.5
2002	77.9	0.7	0.9
2003	78.4	1.4	1.8
2004	82.4	0.4	4.8
2005	83.9	1.5	1.8
2006	85.2	1.1	1.3
2007	86.4	1.2	1.4
2008	85.9	0.5-	0.6-
2009	84.5	1.4-	1.6-
2010	87.3	1.6	1.9
2011	88.1	0.8	0.9
2012	88.9	0.8	0.9
2013	90.2	1.3	1.5
2015	93.2	1.8	1.9
2016	94.4	1.2	1.3
2014	91.4	1.1	1.3

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، التقرير الشهري لمنظمة أوبك، الكويت، الأعداد 2002-2016.

الجدول رقم (3): نسبة النمو الاقتصادي ونسبة النمو في الطلب على البترول وفق المجموعات الدولية خلال الفترة 2006-2016.(%)

البيان	الدول الصناعية		دول العالم الأخرى		اجمالي العالم	
	الناتج المحلي الاجمالي	الطلب على البترول	الناتج المحلي الاجمالي	الطلب على البترول	الناتج المحلي الاجمالي	الطلب على البترول
2006	3.0	0.6-	8.2	4.4	5.2	1.3
2007	2.7	0.4-	8.7	3.9	5.3	1.4
2008	0.1	3.6-	6.1	3.7	2.8	0.6-
2009	3.4	4.1-	3.1	1.9	0.4-	1.5-
2010	3.1	1.3	7.5	4.9	5.4	2.9
2011	1.7	0.6-	6.3	3.4	4.2	1.3
2012	1.2	1.1-	5.3	3.4	3.5	1.0
2013	1.2	0.3	5.0	3.0	3.3	1.6
2014	1.9	0.8-	4.6	3.3	3.4	1.2
2015	2.1	1.4	4.0	2.4	3.2	1.9
2016	-	-	-	-	3.1	1.3

الجدول رقم (4): تطور حركة الأسعار الاسمية والأسعار الحقيقية لسلة خامات أوبك خلال الفترة 2000-2016. (دولار/برميل)

السنة	الأسعار الاسمية	الأسعار الحقيقية بسعر سنة 2000
2000	27.6	27.6
2001	23.1	22.7
2002	24.3	23.5
2003	28.2	26.8
2004	36.0	33.6
2005	50.6	46.2
2006	61.0	54.6
2007	69.1	60.5
2008	94.1	81.0
2009	61.0	52.1
2010	77.0	65.5
2011	107.46	89.7
2012	109.5	90.3
2013	105.9	86.2
2014	96.2	77.1
2015	49.5	39.3
2016	40.7	-

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، التقرير الشهري لمنظمة أوبك، الكويت، الأعداد 2002-2016.

الشكل رقم (1): تطور معدل النمو الاقتصادي والطلب العالمي على البترول خلال الفترة (2006-2016).

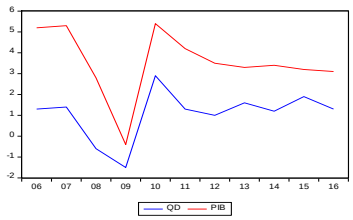

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (3).

الشكل رقم (2): تطور أسعار البترول والطلب العالمي على البترول خلال الفترة (2000-2016).

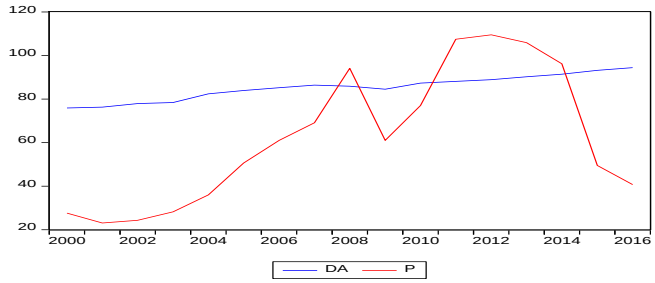

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (2) والجدول رقم(4).

الشكل رقم (3): تطور أسعار البترول ومعدل النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة (2006-2016).

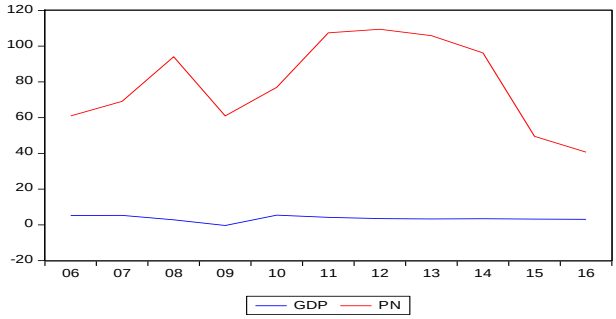

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (3) .

قائمة المراجع:

[1] العمري علي(2007-2008)، ***دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)***، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

[2] مصطفى بن ساحة (2010-2011)، ***أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة***، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر.

[3] بن زيدان الحاج (2011)، ***أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000-2010***، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

[4] حاج بن زيدان (2012-2013)، ***دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

[5] موري سمية (2014-2015)، ***أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

[6] Joel Mautrice (2001), **Prix du Pétrole**, PAO, Paris, P16.

[7] ميشيل تودارو (2006)، ***التنمية الاقتصادية***، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ص 175.

[8] بوفليح نبيل (2010-2011)، ***دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الاشارة إلى حالة الجزائر***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 84.

9 ***الذهب الأسود*** (جانفي 2013)، مجلة اضاءات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 6، الكويت.[8]

[10] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2002)، صندوق النقد العربي، ص 78.

[11] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2003)، صندوق النقد العربي، ص 4.

[12] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2005)، صندوق النقد العربي، ص 3.

[13] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2012)، صندوق النقد العربي، ص 93.

[14] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2015)، صندوق النقد العربي، ص 116.

[15] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2003)، صندوق النقد العربي، ص 4.

[16] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2004)، صندوق النقد العربي، ص 7.

[17] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2010)، صندوق النقد العربي، ص 91.

[18] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2016)، صندوق النقد العربي، ص 145.

[19] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2007)، صندوق النقد العربي، ص 98.

[20] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2008)، صندوق النقد العربي، ص 94.

[21] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2009)، صندوق النقد العربي، ص 86.

[22] ***تقرير الأمين العام السنوي*** (2011)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 38، الكويت. ص ص 45-46.

[23] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2014)، صندوق النقد العربي، ص 104.

[24] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2015)، صندوق النقد العربي، ص ص 119-120.

[25] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2016)، صندوق النقد العربي، ص 148.

[26] ***تقرير الأمين العام السنوي*** (2002)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 29، الكويت.

[27] ***تقرير الأمين العام السنوي*** (2005)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 32، الكويت.

[28] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2006)، صندوق النقد العربي، ص ص 89-90.

[29] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2011)، صندوق النقد العربي، ص 96.

[30] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2015)، صندوق النقد العربي، ص 124.

[31] ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد*** (2016)، صندوق النقد العربي، ص 154.

1- رمضان زعطوط ، عبد الكريم قريشي ، **نوعية الحياة لدى المرضى المزمنين وعلاقتها ببعض المتغيرات** ، جلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع ، جوان 2001 ، ص 251.

[2]- شهرزاد نوار ، نرجس زكري ، **الصلابة النفسية وعلاقتها بالسلوك الصحي لدى مرضى السكري** ، مجلة العلوم النفسية والتربوية ، 01- 09- 2016، ص 85.

[3]- رحاب علي أبو القاسم ، **أثر القلق في ارتفاع رض السكر لدى النساء الحوامل ، دراسة مقارنة على عينة من النساء الحوامل بدينة طرابلس** ، الجلة الجامعة ، طرابلس ،العدد 15 ، المجلد 2 ، 2013، ص 138.

[4]– إبراهيم عبد الرحيم إبراهيم محمود ، **الضغوط النفسية وعلاقتها بنوعية الحياة لدى مرافقي مرضى الفصام** ، دراسة ميدانية بمستشفيات العلاج النفسي بولاية الخرطوم ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير " الآداب وعلم النفس " يونيو 2008 ، ص 35 .

[5]– إبراهيم عبد الرحيم إبراهيم محمود ، المرجع ذاته ، ص 56 .

[6]– شهرزاد نوار ، **دور المساندة الاجتماعية في تعديل العلاقة بين السلوك الصحي والألم العضوي لدى مرضى السكري** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة ورقلة ، ع 13 – 12 – 2013 ، ص 141 .

[7]– نور الدين جبالي ، **مصدر الضبط الصحي وعلاقته باستراتيجيات المواجهة لدى مرضى القصور الكلوي** ، بدون تاريخ ، وبدن تصفيح .

[8]– بن سكيريفة مري ، بن زاهي نصور ، **أساليب مقاومة الضغط النفسي المستخدمة من طرف المصابين بالداء السكري " النوع الثاني "** ، دراسة ميدانية على عينة من المرضى بمستشفى محمد بوضياف ورقلة ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 18 ، مارس 2015.

[9]– رحاب علي أبو القاسم ، **أثر القلق في ارتفاع مرض السكر لدى النساء الحوامل ، دراسة مقارنة على عينة من النساء الحوامل بمدينة طرابلس** ، المجلة الجامعة ، العدد الخامس عشر ، المجلد الثاني ، 2013 ، ص 154.

[10]– شهرزاد نوار ، المرجع ذاته ، ص 141 .

[11]– أمين رويحة، **داء السكري ، أسبابه ، أعراضه و طرق مكافحته،** (بيروت ، دار القلم، ط 1 ، كانون الثاني – يناير1973) ص 16 .

[12]–إعداد محمد رفعت، اشترك في تأليفة نخبة من أساتذة الطب بمصر، **السكر وعلاجه،**(لبنان، در المعرفة ، ط 4، 1981م– 1401 هـ) ص 21.

[13]– **هل يسبب الضغط النفسي مرض السكري حقا،** أنظر Ifarasha " موقع ألكتروني " مهتم بالصحة والتغذية، 18 يوليو،2013.

[14]– **نوعية الحياة عند السعوديين المرضى بالسكري** ، المجلة السعودية للإعاقة والتأهيل ، 2000 ، المجلد (8) العدد الثالث ، ص ص 163 ، 168 . أنر ملتقى شذرات ملتقى المفكرين والباحثين العرب .

[15]– أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، **لسان العرب** ، دار صادر ، 2003 ، حرف الضاء " ضغط " انظر الموقع الالكتروني ، موقع إسلام ويب .

[16]– حامد عبد السلام زهران ، **قاموس علم النفس، انجليزي، عربي** (القاهرة، عالم الكتب، ط2 ، 1987) ص 496.

[17]– عبد النور أرزقي، **دراسات في علم النفس** (تيزي وزو ، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2015، ص309.

[18] – محمد بوفاتح ، **مدخل مفاهيمي للضغوط النفسية – قراءة في المصطلح والترجمات العربية** – مجلة دراسات ، جامعة عمار ثليجي – الأغواط – العدد 9 جوان 2008 ، ص 82.

[19]– لطفي الشربيني ، مراجعة عادل صادق تحرير مركز تعريب العلوم الصحية ، (الكويت ن

[20] – عبد النور أرزقي ، **دراسات في علم النفس** ، ص 309 .

[21] – عبد النور أرزقي، المرجع ذاته ، ص 310.

[22]– – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، 2003، حرف النون" انظر الموقع الالكتروني، موقع إسلام ويب.

[23]– أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، 2003 ، " حيا " انظر الموقع الالكتروني، موقع إسلام ويب

[24]– إبراهيم عبد الرحيم إبراهيم محمود ، **الضغوط النفسية وعلاقتها بنوعية الحياة لدى مرافقي مرضى الفصام ، دراسة ميدانية بمستشفيات العلاج النفسي بولاية الخرطوم** ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير " الآداب وعلم النفس " يونيو 2008 ، ص 4 .

[25]– رمضان زعطوط ، عبد الكريم قريشي ، **نوعية الحياة لدى المرضى المزمنين وعلاقتها ببعض المتغيرات ،(** الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 21 جوان 2010، ص 254

[26]– رمضان زعطوط ، عبد الكريم قريشي ، **نوعية الحياة لدى المرضى المزمنين وعلاقتها ببعض المتغيرات ،(** الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتاعية ، العدد 21 جوان 2010، ص 255 .

[27] – رمضان زعطوط ، عبد الكريم قريشي ، المرجع ذاته ، ص 255 .

[28]– أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، **لسان العرب** ، دار صادر ، 2003 ، " دوا " انظر الموقع الالكتروني ، موقع إسلام ويب

[29]– منظمة الصحة العالمية ، **التقرير العالمي عن السكري** ، ملخص .ص 1 .

[30] – عقيل حسين عيد روس ، **مرض السكر بين الصيدلي والطبيب** ، (مكة المكرمة ، بتصريح من وزارة الإعلام ، ط 1 ، 1413 – 1993) ص 25 .

[31] – محمد بن سعد الحميد ، **السكري ، أسبابه مضاعفاته ، علاجه** (الرياض ، ط1 ، 1428 هـ – 2007) المكتبة الالكترونية ، موقع القدم السكرية ،www.algadam.net

[32]– عبود عبد الله العسكري ، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** ، (دمشق ، دار النمير ، ط2 ، 2004) ص 6.

[33]– الرجال أكثر عرضة للإصابة بالسكري من النساء ، قناة BBC ، الإثنين 13 أكتوبر – تشرين الاول ، 2011

[34]– حنان س ، 1.7 مليون شخص من المغاربيين مصابون بالسكري ، 7– 11– 2009.

[35] – إيناس شلتوت ، **السكر أكثر الأمراض انتشارا بين كبار السن** ، الوفد ، 27 أبريل 2015.

[36] – طايبي نعيمة ، **التعامل مع الضغط النفسي عند المصابات بمرض القلب والمصابات بداء السكري ، دراسة مقارنة** (الجزائر ، جامعة الجزائر ، قسم عل النفس وعلوم التربية والارطفونيا ، 2006 – 2007) ص 16.

[37]- شهرزاد نوار ، **دور المساندة الاجتماعية في تعديل العلاقة بين السلوك الصحي والألم العضوي لدى مرضى السكري** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 13 ديسمبر 2013 ص 141.

[38] – رمضان زعطوط ، **نوعية الحياة لدى المرضى المزمنين وعلاقتها ببعض المتغيرات** ، رسالة محضرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص : علم النفس الاجتماعي ، جامعة قاصدي مرباح ، ص 150.

[39]– زعطوط رمضان ، مرجع سابق ، ص 40